

AL - SALAM

(THE PEACE)

Published in HAIFA by Dr. N. MALLOUL

SUBSCRIPTION:
in HAIFA P. T. 100
ABROAD » » 125Money orders payable to the Publisher
P. O. B. 316
HAIFA (Palestine).

السَّلام

جريدة يومية حرة تصدر مرتين في الاسبوع موقفاً
Registered at the General Post Office
Jerusalem as a Newspaper

صاحب الجريدة ومديرها د. ن. ماللؤل

نشرة

بدل الاشتراك:

١٠٠ غرش مصري في حيفا

١٥٠ غرشاً مصرياً في الخارج

لا تعتمد الوصولات الا اذا كانت ممضاة بصاحب الجريدة والمستلم

صندوق البريد رقم: ٣١٦

العنوان التفرافي: « السلام » حيفا

٢ رجب ١٣٤٠

١ آذار ١٩٢٢

حيفا الاربعاء في ١ مارس (آذار) ١٩٢٢

فلسطين، نسبة لاديالهم او عناصرهم او لغاتهم.
ثانياً لا يعتبر اي قانون سنه المجلس التشريعي في حين التنفيذ، قبل ان يصادق عليه المندوب السامي، او جلالة الملك في امر يصدره مجلس الامبراطورية بواسطة وزير المستعمرات.

ثالثاً للمندوب السامي الحق في عرض اي قانون كان يضعه المجلس التشريعي، الى جلالة الملك للنظر فيه، كما ان له الحق ايضاً في رفض اي قانون ورد في احدي مواد صك الانتداب، فضلاً عن ذلك، فان جلالة يحفظ لنفسه الحق في الغاء اي قانون صادق عليه المندوب السامي اذا لم ينقض عام على ذلك التصديق وهذا الالغاء يعلن بواسطة وزير المستعمرات

كيفية تأليف المجلس التشريعي

يؤلف المجلس التشريعي من ٢٥ عضواً، عدا المندوب السامي نفسه. منهم عشرة رسميون، وال ١٥ الباقون غير رسميين.

فالأعضاء غير الرسميين، ينتخب منهم اثنا عشر عضواً طبقاً لقرار مجلس الشورى او منشور قانوني آخر يعلن خصيصاً لذلك من حين الى آخر. واحد منهم ينتخب بواسطة غرف التجارة المختلطة. واثنان احران يعينهما المندوب السامي ممن لا يشغلون مركزاً في احدي الدوائر العمومية في فلسطين، بحاله من السلطة، لبدء رأيهما في المسائل التي تعرض على المجلس ولا يكون فيه عدد كاف من الاعضاء للفصل فيها. وتعين هؤلاء الثلاثة يجب ان يكون على قاعدة العنصرية، اي ان احدهم مسلم، والثاني مسيحي، والثالث اسرائيلي.

الانتخابات الاولى

يجري انتخاب المنخبين للمجلس التشريعي في انتخابات اولية، وانتخابات ثانوية. والمنتخبون الاولون ينتخبون منتخبين للانتخابات الثانوية. وهذه تنتخب اعضاء للمجلس التشريعي على قاعدة الانتخاب الثانوي. ولكل ذكر بلغ ٢٥ سنة من العمر له الحق في الانتخابات الاولى، اذا لم يكن مجرداً من الحقوق الوطنية، وانه لم يدع برعوية اجنبية او انه من رعايا حكومة اجنبية بالفعل، وان لاحق له البتة في ذلك.

وتجري الانتخابات الاولى، على قاعدة ان حاكم القضاء يقسم دوائر الانتخاب الى مناطق، بعد استشارة رئيس البلدية او المجالس المحلية. ايا كانت - وغاير القرى. ويحدد عدد المنتخبين الثانويين، على ان منتخباً ثانوياً واحداً لكل مائتي منتخب اول. والقرية او الحي الذي يختلف سكان احدهما بين ١٥٠ و ٢٠٠ له الحق في انتخاب منتخب ثانوي واحد. كذلك اذا كان عددهم يتراوح بين ٢٥٠ و ٤٠٠ فان لهم الحق بمنتخبين ثانويين

القانون الاساسي الفلسطيني

نشرنا في عددهم ما حملته الينا البرقيات من النقاط المهمة في «دستور فلسطين الجديد» وقد نقلت الينا برقيات «هاصوليل» نص هذا «القانون» نقلاً عن الصحف الانكليزية كما وصلها من وزارة المستعمرات البريطانية بصورة شبه رسمية. راينا نقله الى قراء «السلام» طلباً للفائدة. وهو كما يلي:

ادارة الحكم

تتضمن المادة الاولى في تعيين رجل خبير لادارة دفة الاحكام في فلسطين يشغل منصب المندوب السامي والقائد العام معاً. ويحول حق القيام بما يتطلبه منصب المندوب، وتنفيذ شروط الانتداب، طبقاً لما تعهدت به بريطانيا بناء على طلب حلفائها.

ان للمندوب السامي السلطة - بمصادقة وزير المستعمرات في تقسيم فلسطين الى اقصية او ولايات - كما يترأى له - لتوطيد اركان الحكومة، والفصل في الشؤون العقارية وما يتبعها. واعطاء امتيازات المناجم والمقالع، عدا تلك التي اعطيت للأفراد حتى الآن. سواء بطريقة الحكم لمدد معينة او الالتزام بشروط معلومة. وللمندوب السامي الحق ايضاً في تعيين الموظفين الذين يتوسم فيهم اللياقة والكفاءة، بمصادقة وزير المستعمرات، ويظل هؤلاء الموظفون في مناصبهم مادام المندوب راضياً عن سلوكهم.

المجلس التنفيذي

ينشأ مجلس تنفيذي بالطريقة التي ترتبها ملائمة حكومة جلالتة، لمساعدة المندوب السامي في عمله.

المجلس التشريعي

يعين المندوب السامي في احدي جلسات المجلس التنفيذي يوماً معلوماً، لانشاء مجلس تشريعي، يقوم مقام مجلس الشوري الفلسطيني الحالي. يخول المجلس التشريعي السلطة التامة لسن القوانين، ضمن القواعد والحدود التي تعينها حكومة جلالتة للعمل بتلك القوانين التي تتضح فائدتها لمصلحة البلاد وتعزيز حكومتها، واستتباب الامن والسلام في انحاءها. ويستثنى من ذلك، الامور التالية:

اولاً - لا سلطة للمجلس التشريعي في وضع قانون ماء، من شأنه تقييد الحرية الدينية المطلقة، او شرائط العبادات بكل معانيها. عدا ما له مساس بالامن العام والسلام في البلاد. كذلك ايضاً ما يفضي الى التفريق والتمييز بين سكان

جديد في الغور!

حضرة صاحب جريدة السلام المحترم
سلام واحترام نرجو نحن الموقعون اسامنا
بذل هذه البضطة المتقدمة صورها لحضرة حاكم
بيسان الاداري المحترم انشرها الى صفحات
جريدتكم غراء ليطلع عليها القراء الاكارم
وبالحق اقبلوا فائق احترامنا افندم.

في ٢٢ شباط سنة ١٩٢٢ عموم اهالي قضاء بيسان
سعادة حاكم لواء الجليل الاخف
نمرض نحن الموقعون امضائنا بذيله ادناه اننا
ولا كنا البعض منا قلائل اتخذا ضرة الخواخه
جبران كزما ومبارك افندي الزعي ليكونوا
وكلاء عنا بتخطيط اراضي مع هيئة الطابو
ولكوننا تحققنا عدم وقوفهم على معاملات الطابو
وليس لهم خبرة بذلك كما وان آجأهم التي تقر لهم
سابقا هو كثير جداً ما لنا طاقة على دفعه لهم بالنظر
لفقرنا الملم لدى العموم لذلك قد عزلناهم من
هذه الوكالة عن قرانا قسرتهم بتليغهم ذلك بواسطة
سادتك واخذ الاوراق التي بأيديهم علينا بقيمة
آجأهم ولان قد اتخبتنا خلافتهم كل من رشدي
افندي يوسف عبد الهادي من الاشرفيه ومحمد
افندي القاسم القبدالله من السامر به ليكونوا وكلاء
عنا بتخطيط اراضي مع هيئة الطابو المذكورة وقد
تبرعوا الموما اليهم رشدي يوسف ومحمد القاسم
بان يخدموا ذلك الخدمة الوطنية مجانياً بلا اجرة نظراً
لفقر الاهالي المعلوم ونحن قلناهم وكلاء عنا
لكونهم خادمين الوطن بالشرف وهم من اصحاب
الحبرة البيرة الوطنية وسلفاً تقدم لمعاليتهم مزيد
شكراتنا

الشيخ يوسف العرسان شيخ عشيرة الصقر
الشيخ مطلق العرسان مختار حمرة الصقر
خليل افندي ابو علي
الشيخ فاضل العرسان

« محمد الزيناني شيخ عشيرة القزايه »
« سليم الصالح مختار بيسان »
« الشيخ رشيد الشيخ حسين مختار ثاني »

اسعد التهنوتي . سليمان الحسن . محمد حسني
الحوم . موسى ابو عوكر . ديب العبد ابو حسوني
بيسان . خالد عند الرحيم . محمد علي مختار السامريه .
عبد الخالق ابو زبدي . داهود ابو زبدي . محمد
العمريطي . حسين الطاهر . عوده الخضر . رجا
العبد . محمود الاحمد . محمد البوسف يوسف
السعيد . صالح العبدالله . سنيده محمد . دهنش
الجدان . احمد السعيد . حسن الملم . محمد البراهيم
احمد العبد الرحمن مختار قرنه . سليمان محمد
خليل محمد . صالح الاحمد . حسين الداهود .
محمد البراهيم . توفيق المطاري مختار الحميده . داهود
المطاري مختار المطله . عبد الهادي البكر مختار
كفره . عواد العبدالله . قاسم الحاج مصطفى .
عبدالله المدلل . عمر العوده . خليل الاحمد .
اديب المصطفى مختار يوبله . قاسم العبد . نجيب
ابو حمد . موسى المهدي من عرب الصقر . فهاد
الخطيب . اسعد النجيب . حسني الموسى فرونه .

موضع التنفيذ قبل التصديق على صك الانتداب.
لان «الدستور» وهو «القانون الاساسي» امر
«داخلي» بان بريطانيا وسكان فلسطين فقط
اما صك الانتداب، فانه امر دولي عام يصعب
تعيين زمن التصديق عليه الآن، وهذا مصدر
الضرر الناشئ للبلاد الآن.

ان القانون الاساسي الموضوع بين ايدينا الآن
قد تثير فينا الاشجان والتحسر. فان في تلك الايام
التاريخية العظمى التي نظمت ايام سنتي ١٩١٧ و ١٩١٨
نظم الالاتي والدرء تلك الايام التي بلغ فيها تصريح
بلفور شأوه المعلوم، كانت يمثل الينادستور
فلسطين خلافاً، ياخذ بمجامع القلوب. فقد كانت
عوازل الارباح لم تقتصر على اليهود الذين يقطنون
فلسطين اليوم فقط، بل انهم كانت تهم الشعب
اليهودي باجمعه، الذي يبلغ عدد افرادة ١٤ مليوناً
وقد عزموا عزمًا اكيداً صادقاً على التفاني في
اصلاح البلاد الى درجة يليق معها بان يكون
ذلك الوطن القومي لليهود الذي يشار اليه بالبنان
في الرقي و عمران من جميع انحاء اقطار الارض.
وقد اقيمت آنذاك مسألة القانون الاساسي ومجلس
النواب الفلسطيني، الذي يشترك فيه مندوبو اليهود
طبقاً لفكرة بوطن القومي. الان هذه الامور التي
تدخل ضمن دائرة ذلك الوطن القومي، اخذت
الآن في التلاشي والاضمحلال، حتى ان قدر
الادارة الصهيونية بلغ درجة الى ان تكون
معها وكالة يهودية لا حول لها ولا قوة، كان
ليس في القانون الاساسي نفسه ما يعطي اليهود
ما يستحقونه تماماً، لانه جعل اليهود كما هم في سائر
ممالك العالم، حيث هم الاقلية في كل منها. وكان
مندوبيهم في مجالس النواب هناك قليل، كذلك
الامر هذا ايضا....

لقد قام المظرفون من العرب وقعدوا، وملاوا
الدين ضجيجاً وصياحاً واحتجاجاً على هذا القانون
الاساسي. زعموا منهم انه يحجب بحقهم...؟
فاذا عسانا نقول نحن...؟ ان هذا الدستور يخولهم
حق الاغلبية المطلقة في المجلس، في حين
اننا الاقلية التي لا بد ان تضع في جانب تلك الاثرية.
ومادامت فكرة المجلس التشريعي قد نشأت على
ار حداث يافا المشؤمة في شهر ايار (مايو) الماضي
فاننا نعتبره ذبلاً لتلك الحوادث..

انه بالرغم من القبود التي قيدها المجلس
التشريعي، فان دائرة عمله كبيرة متسعة، تلعب
داخلها تلك الاثرية ادواراً مهمة طبقاً لتلك
الشروط المناقضة لنا تماماً. فاذا كان للمجلس الحق
في سن القوانين «حفظاً للسلام» و«استتباباً للامن
العام» فان في وسعه الغاء كل ما تقدمها من الشروط
والقيود، واصبحت مواد صك الانتداب كالصفر
على الشمال، اي لا فائدة منها البتة. ونصح حقوق
اليهود مهضومة، فلا ينفذها نهج بلفور ولا تفيدهم
مواد صك الانتداب شيئاً... وبهذا ينقلب الدستور
او بعبارة اخرى القانون الاساسي، رأساً على عقب...
فمسي انت يكون تمت في لندن، ما يسد
هذه الثلمة منذ الان حفظاً لحق فرضته الانسانية
منذ اول عهد التاريخ، وبريطانيا منذ عام ١٩١٧
والسلام

ش. شوارتز

اثنتين. وقس على ذلك اذا زاد عدد السكان عن الـ ٤٠٠ نفس.
ولكل شخص الحق في ان يكون منتخباً ثانوياً، على شرط ان يكون قد تقييد
اسمه بصفة منتخب اول.

الانتخابات الثانوية

ان الانتخابات الثانوية تجري على قاعدة ان تكون اثنتي عشرة لجنة انتخاب
تبعاً للعنصر الذي ينتمي اليه المنتخبون. وهذه اللجان لكل من العناصر يعين عددها
طبقاً للعدد النسبي للعناصر المختلفة. وكل لجنة تعين مندوباً لها في المجلس.

مواد عمومية

ان جميع الاوامر والبلاغات الرسمية، وكذلك اوراق الحكومة الرسمية
والاعلانات الرسمية التي تنشرها الدوائر المحلية ومجالس البلدية في الجهات التي يعينها
المندوب السامي يجب ان تعلن باللغات الانكليزية والعربية والعبرانية.

ويمكن استعمال اللغات الثلاث في مناقشات المجلس التشريعي، وفي ظروف
استثنائية في دوائر الحكومة والمحاكم ايضاً.

واذا شكت طائفة من الطوائف او قسم كبير من السكان، من ان شروط
الانتداب لم تنفذها حكومة فلسطين، فتعرض الشكوى للمندوب السامي
خطياً، بواسطة المجلس التشريعي. وهذه المذكرة ترسل الى وزير المستعمرات لاجل
تسليمها الى عتبة الامم. اذا لم يجد المندوب السامي بداً من الاعتراض على
ما ورد فيها.

وقد وضعت قوانين لشرق الاردن والبحر المالح خاصة بهما.

المحاكم المدنية والدينية

تؤلف ادارة العدلية من محاكم يكون اعضاؤها محاكم المحاكم في الاقضية
ولهم حق الفصل في الاحكام المدنية والجزائية، التي لا تدخل في اختصاص محاكم
القضاة. ولهم الفصل في قضايا الاستئناف. وانشاء محاكم الجنابات والفصل في القضايا التي
من الدرجة الاولى. والمحاكم العقارية (الاملاك)، والمحاكم العليا، وتعتبر محاكم
استئناف للاقضية. وسائر المحاكم كذلك محاكم العشائر ايضاً طبقاً لعوائدها المحلية

وتؤلف ايضاً المحاكم التالية:

- ١ - محاكم شرعية اسلامية، ولها الحقوق في الحكم في دعاوي الاحوال الشخصية
الاسلامية كالزواج والطلاق والوراثة والوصاية والوكالة الخ...
- ٢ - محاكم شرعية اسرائيلية لها نفس ما للمحاكم الشرعية الاسلامية من الحقوق.
- ٣ - محاكم شرعية مسيحية كذلك

والاحكام التي تصدرها هذه المحاكم الشرعية تنفذ بواسطة المحاكم المدنية، ولهذه
الحق ايضاً في الفصل في الشئون الشخصية، ولها ان تستعين بكل متشرع ضليع
لاستشارته في هذه الامور

المنبر العجلى

رأي اسرايلى في الدستور

نشر حضرة الكاتب المسترش. شوارتز في
جريدة «هارتس» العبرانية المقالة التالية، وهي
تبرعاً يذهب اليه الاسرايليون في الدستور
الفلسطيني الجديد، راينا تعريبها لقراءنا طلباً
للفتاة، قال:

لقد نشر فص صك الانتداب منذ عام، وقد
مباضحك، ان من المحتمل ان يوض هذا الدستور

الاهمية، سواء من الوجهة الوطنية، أو الوجهة الاقتصادية فستنتجها إلى آخرها لنرى ماذا عسى يفعل أولو الشأن في أمرها والسلام.

قدوم رسفر — قدمنا في أواخر الأسبوع الماضى حضرة الفاضل الوجيه محمد أفندي وجيه أحد اصحاب محلات بورصلى اخوان المعروفة في مصر وسورية، لبعض اشغال خصوصية فترحب به ورحنا - حضرة الوطني الفيور سعيد أفندي أبو حمد عائداً إلى بلده اناصرة، فطلب لحضرتي الفاضلين القادم والمبارح - السلامه في السفر والاقامة.

حركة السباح - رست في مينائنا اول امس الباخرة «امبرس اوف سكوتلند» وعليها ٨٥٠ اسائحاً. وقد خصص لهم ٦ قطارات خصصية، وقد برحنا اكرهم. ولازال الباقون حتى اليوم يطوفون في انحاء المدينة مشاهدين احياها.

بالسعادة والرفاه - رزق حضرة الوجيه الخواجه موسى حموي مولوداً ذكراً يوم الجمعة الماضي، وسيحتفل تحتاه الساعة ٣ بم ظهر غد، فتهنئه بمولوده السعيد ونطلب له عشاء رغيداً وعمر اميداً.

برقيات خصوصية

لمكاتبتنا في لندن في ٢٦ فبراير ١٩٢٢ (مؤتمر جنيف)

اتفق المستر لويد جورج والمسيو بوانكاريه على ان يعقد مؤتمر جنيف في ١٠ ابريل (نيسان) المقبل.

(الوزارة الإيطالية)
تألفت نهائياً الوزارة الإيطالية برئاسة السنيور فكتمه وزير المالية في وزارة جيلوتي، وهكذا انتهت الازمة الوزارية في إيطاليا.

(الثورة في طرابلس الغرب)
تسوء الحالة في طرابلس الغرب يوماً بعد يوم، وتتخذ الحكومة الإيطالية الوسائط الفعالة لاعادة الى نصابه (السرموند والصهيونية)

صرح الفرديموند في خطاب له ان بريطانيا لازالت امينة على عهدها المرتبط بتصریح بلقور، وان ليس تمت ما يدعوا الى خلاف بين اليهود والمسيحيين والمسلمين في فلسطين.

الشميتو النمساوي العال من ادارة جريدة السلام

من تحت الى فوق (?) فيخرج، فاضاع بعمله العشب والحروف معاً، حيث جاءها متعهد رست المناقصة بسعر عشرين غرشاً المتر المربع، فاهلته بعد اعلانه بذلك وارجعت اليه المبلغ الذي دفعه عربوناً، واعطته للمترم آخر (اطالي) بسعر ٢٩ غرشاً، فلم يكف انها اضاعت تلك الثلاثين بلماية التي زعم انها اقتصدتها بحلها البلاط من ايطاليا لا من بيسان او طبرية او الجاعونة وضفاف الاردن. بل انها زادت عليها نحو العشرين في بلماية اعطائها للمترم اجرتة تزيد ٤٥ بلماية عن اجرة المترم آخر بلا ذنب جناء سوء، انه هو ي (لسوء الحظ) كما تقول البلدية نفسها، واعطت الارامل من اعطته اياه الان لا لفضل مسوي انه ايطالي، وعساه لم تفضله عن الاول الا لكون جنسيته من جنسية البلاط نفسه.....

فاذا قلنا ان البلدية توخت في عملها هذا ان تعرض على الوطنيين ما سلبته منهم في حلها البلاط من ايطاليا اذا فرجتان هذا المتعهد وطني فهو تبويض فارغ، لان ذلك المترم «ايطالي» لا يشغل اكثر من بضعة من الوطنيين، وليس عشرات او مئات كما لو اخرجته من جوف جبال فلسطين — طلباً للاقتصاد — واذا كانت اعطت الالتزام لهذا الايطالي مضحية ٤٥ بلماية اكثر من طلب ذلك المترم لليهودي فقد طيرت «البيض مع المشور» وذهبت تلك الوطنية الى تنججها لم احدى الزميلات في خربكان، وانقلب ذلك الاقتصاد الى تبذير وامراف لا لامر سوى التنصب الاعى الذمم، واذا كان ذنب المترم المهضوم الحق لكونه يهودياً، فان على البلدية ان تلم اذا لم تصلح حتى الان — بان اليهود يدفعون الضرائب كغيرهم من السكان، لا بل اهم على قلة عددهم يدفعون الى خزينة الحكومة من الضرائب المختلفة نحو الثلث من مجموع ايرادات الحكومة رمتها. فلم اذا من الحقوق اما لغرض من السكان، منها مثل هذه الالتزامات. وفوق هذا وذلك، فان البلديات في جوهرها وانشائها وتركيبها وتاليها ونسبة عدد اعضائها. عنصرتهم و«بوصلة» عملها وخدماتها ودفع ادارتها بمثابة جميع السكان على اختلاف مذاهبهم وطبقاتهم، وعلاها ان تعطي لكل منهم حقه كما تأخذ من كل منهم حقه. دون ان تجعل للفروق المذهبية سبيلاً الى اعمالها او واجباتها.

على ان مسألة هذا الالتزام لا همنا كثيراً — فان تكن مما بوصنا بالجهل المطبق ويؤخرنا خطوات الى الوراء — ازاء تبذير البلدية على هذه الصورة التي لا مسوغ لها بتاتاً ولا مبرر ايها. فان الشعب يؤدي ما يفرض عليه بقصد الاصلاح باقل مما يمكن، لا بالامراف والتبذير... ومهما يكن من الامر، فان ذلك المترم قد رفع امره الى اولياء الشأن لاضافه ما لحقه من الدين اتفاحش، ولما كان عمل البلدية — بصرف النظر عن التبذير — لم يكن منشأه سوى الفروق المذهبية، فعلى الاعضاء اليهود ان يقدموا استقالتهم من هيئة البلدية حالاً، لكي يبرهنوا لمتخبيهم نزاهتهم وغيرتهم على مصالحهم، قبل ان يكلفهم بالاستعفاء.

ولما كانت هذه المسألة على جانب عظيم من

«السامرية» من الحمسية جنيتها صرياً المتعدين بها فوق امضائنا قاضي تمهدنا لك به، كما تمهد غيرنا، ان الدفع لحضرتك اربعين جنيتها صرياً، ان تحصلت لنا على «تطويب» اراضينا كما تريد. يعني مجافاً بدون بدل. وقد صدر امر الحكومة ببيعنا بيما بيدل المثل، وهو كل دونم بمجنيه ونصف مصري. فلم توفق حضرتك الى استحصال مطلوبنا حسب الشرط الواقع بيننا وبينك.

ولا يحق لك اذا مطالبتنا بشئ بعد ذلك. فترجوك ان تراجع اوراق التوكيل والتفويض التي تستند عليها، تعلم انك خالفت الشروط الموجودة فيها. ومتى خالفت بطلت مندرجات التفويض والتوكيل. بوفقاً للمادة ٨٢ و٨٣ من المجلة الحليلة ثالثاً واخيراً — تريد ان تهمك بانك لم تعمل لاهالى الغور شيئاً تستحق عليه الاجرة. لان الامر الواقع، مخالف للشروط الواقعة بين مزارعي اراضي الغور وبينك. لان الحكومة باعت الاراضي لمزارعيها بيدل المثل، فهي اعدل من ان تأخذ اراضي مزارعين عمرها الارض وخدموها وصرفوا عليها مبالغ باهظة، من ايديهم، هي شقق عابهم من ان تأخذ اراضيهم وتتركهم يستندون ايدي الناس، والشروط الواقعة بينك وبين اهالى الغور، الا يجري تطويب الاراضي عابهم بدون بدل فراجع فكرك واعلم ان ليس لك حق بطلب شي من اهالى الغور والسلام.

الامضاء

احبار محليين

حكاية البلاط الايطالي

«كيفه تقتصد بلدية حيفا؟»

نشرنا في العدد الماضي ردّاً على جواب التي نشرته احدى الرصيفات، عن ما كتبناه في احد اعدادنا الماضية، بشأن البلاط الايطالي التي - بلية البلدية من ايطاليا، وقولنا انه كان من الواجب عليها ان تـ تجلبه من بيسان وطبرية، لان ابلال - اولى باصلاح ركانها بموادها هي، لا بمواد غيرها، اولاً. وان العمال الوطنيين الذي يصرخون صباحاً مساءً من قلة اسباب الرزق وعدم وجود الاشغال الكافية لسد جوع عيالهم في الازمة الحالية، كانوا هم اولى في ما افقته البلدية على العمال الايطاليين في بلادهم، ثانياً. وان مصلحة السكة الحديد الفلسطينية اولى بحرة قفلها من مقالعها في بيسان او غيرها من شركات البواخر الايطالية التي جلبتها الى هنا، ثالثاً. وان صندوق البلدية لم يكن ليعجز عن دفع ذلك الف الف الوهمي الذي حسسته البلدية وهو ٣٠ الف الف من الثمن، اذا دفعته لثلاث العمال الوطنيين الذين يتضورون اطفاً جوعاً، باعتبار انه صدقة واحسان، لان هذا النوع من التصديق يدخل ضمن واجبات البلديات نحو سكان مناطقها، رابعاً. وفضلاً عن كل ما تقدم، فان بلدية حيفا في هذه المسألة قد فعلت كما فعلته ذلك الرجل الساذج الذي اراد اخراج خروف له وقع في بئر، بان اتى اليه شيئاً من العشب، ظناً منه ان هذه الوساطة يقفز الخروف

محمد الحسين مختارام عجره. عوض الحسن. حسنى الطحيمر. يوسف الحمن. عبد الرحمن القاسم ابو رب مختار جبول. عوض محمد مرصص. عبد الرحمن محمد جبول. حسين محمد. خليل البراهيم مختار مرصص. حسين البراهيم. محمود الاحمد مرصص. يوسف القرم حيدليه. راغب اهريص. حسن اليوسف مختار اخنيزير. الشيخ على الزامل شيخ اخنيزير. يوسف اهريص حيدليه. نجيب الم خنيزير. عبد الكريم حندوقه. الشيخ فايز الخليلوي شيخ الصفا. شاتي العلييات صفا. حسين لجر. عبدالله المصطفى. احمد ابو جارور مختار الزراعة. ياسين ابو الرب مختار كوكب سيلمان محمد مختار. محمد الديان. عبد الرحمن اليامين. حسين الصالح مختار البره. نعمان الحسين. ناجي البراهيم. مصطفى الحمد. مصطفى الخطيب مختار الطبره. عوض البراهيم. رشيد المصطفى يره. سليم المصطفى عبدالرحمن الشحاده مختار سيرين. خليل الحاج محمود. ساجان عبد الرحمن. سعيد عبد الرحيم. مصطفى السماعيل. محمود العبد الرحمن. جبر الاحمد. محمد الحليج. يوسف الحاج محمود. عبدالله حسين ابو على. احمد السوركي مختار عشيرة البواطي. فضيل القرير مختار الفانور. مفلح الاعمر مختار العريضة. رشدي اليوسف الاشرفية.

كتاب اخطار

(يبلغ الى حضرة الفاضل وديع أفندي البستاني الموجود في بيسان، بواسطة نب عدل بيسان المحترم)

تبلغنا اخطار حضرتكم المؤرخ في ٨/١٢/١٩٢١ المبلغ الينا بواسطة كاتب عدل بيسان، تتضمن انه بالاشارة الى الاتفاق المفقود بين الحكومة واهالى الغور، المؤرخ في ١٩ تشرين الثاني ١٩٢١، والى مضابط التوكيل والتفويض المؤرخة في ١٨ شباط ١٩٢١، وانه بناء على تأخرنا بدفع ما يصبى قرنا «السامرية» من مبلغ الحمسية جنيتها صرياً الذي يستحق لك اعتباراً من ١٩ تشرين ثاني ١٩٢١ تحفظ حقك بمطالبتنا بكل عطل وضرمنا لا يقل عن خمسة عشر جنيتها صرياً عن كل يوم تأخر في دفع المبلغ بعد مضي ثلثة ايام من تاريخ تبليغ اخطارك. فعليه ان يحكم عن اخطارك بما ياتي — اولاً — لا يحق على حضرتك ان الاخطار الذي هو بمقام «برستو»، يجب ان تبلغ معه صورة الاوراق التي تستند عليها. فكان يجب ان تبليغنا صورة تلك الاوراق مع البرستو بصورة رسمية، ليبنى على كل شي مقتضاه. فقدم تبليغ ايها مخالف المادة ١٣١ من قانون التجارة البرية. ولهذا يكون اخطارك الذي هو بمثابة «برستو» في حكم «كأن لم يكن»، لخالفته للمادة المذكورة، ولعل لهدم تبليغك صورة تلك الاوراق حسب الأصول اسباب نجهلها... ثانياً — قلت انك تحفظ حق مطالبتنا بكل عطل وضرمنا لا يقل عن خمسة عشر جنيتها صرياً عن كل يوم تأخر بدفع ما يوجب قريتنا

(يطلب لادارة «السلام» وكلاء ومكاتبتين لها في الجهات، فمن راي في نسه الكفاءة، فيلجأ الى ادارته بهذا الشأن.)

(طبع مطبعة « السلام » حيفا)